AlBayanNews | albayanonline | AlBayanNews | AlBayanNews

البيان

صنع في الإمارات

www.albayan.ae

الأحد
العدد 12772

20 شعبان 1436 هـ
07 يونيو 2015م

الصناعة الإماراتية
آفاق واعدة رغم التحديات

- 240 ملياراً مساهمة القطاع في الاقتصاد
- 125 ملياراً إجمالي الاستثمارات المتراكمة
- 25٪ حصة القطاع من ناتج الدولة 2021
- 5.5 مليارات قيمة الشركات في «سوق دبي»
- 5878 منشأة صناعية توظف 427 ألف عامل
- 20٪ حصة البنوك من تمويل المشاريع

تعادل 14 ٪ وسط توقع بلوغها 25 ٪ بحلول 2021

240 ملياراً مساهمة الصناعة في اقتصاد الإمارات

257 ارتفاع عدد المنشآت الصناعية في الدولة العام الماضي

دبي - عبد الرحيم الطويل

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لدولة الإمارات ما نسبته 14 ٪ أو ما يعادل 240 مليار درهم العام الماضي، ومن المتوقع أن تبلغ 252 مليار بحلول نهاية العام الجاري، كما من المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع إلى أن تصل إلى 25 ٪ بحلول 2021.

وتعكس أرقام وإحصائيات وزارة الاقتصاد مدى النجاح والتطور الذي شهده قطاع الصناعة في الدولة، حيث ارتفع إجمالي رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية بالدولة إلى 125 مليار درهم حتى نهاية سبتمبر 2014 موزعة على خمسة آلاف و878 منشأة مقابل 121,2 مليار درهم في الفترة نفسها من 2013 بزيادة قيمتها 3,8 مليارات درهم بنمو 3,1 ٪. كما أفادت إحصاءات إدارة التراخيص الصناعية بوزارة الاقتصاد بأن عدد المنشآت الصناعية ارتفع بنحو 257 منشأة في العام الماضي مقارنة بعام 2013 والذي بلغ بنهايته عدد المنشآت 5621 منشأة بنمو 4,5 ٪.

استثمارات

وأكد سلطان المنصوري وزير الاقتصاد، أن القطاع الصناعي تمكن من تعزيز جاذبيته الاستثمارية، ليستقطب استثمارات إجمالية تراكمية بـ124,5 مليار درهم، وتمكنت المنتجات الصناعية الوطنية خلال السنوات الماضية من غزو الأسواق العالمية كافة، وأصبحت منافساً حقيقياً للسلع الأجنبية محلياً وخارجياً، وذلك باعتمادها على عنصري الجودة والسعر التنافسي.

وأضاف أن مستقبل الصناعة في الدولة مبشر للغاية وآفاقه واعدة بفضل التوجهات والدعم الحكومي واستراتيجية الدولة الرامية إلى تعزيز مساهمة القطاع في الناتج الوطني، مشيراً إلى أن الكثير من المنتجات الصناعية الوطنية أثبتت جدارتها وباتت تنافس بقوة في الأسواق المحلية والإقليمية وحتى العالمية نظراً لجودتها العالية ومراعاتها لأفضل المعايير والمواصفات الدولية. ونوه إلى تنفيذ استراتيجية طموحة لتعزيز دور القطاع في منظومة العمل الاقتصادي والسعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي وتعزيز دوره في تحقيق رؤية 2021. وشدد معاليه على أن القطاع الصناعي محرك رئيس في أداء الاقتصاد الوطني ومحور مهم من محاور التنمية وتنويع مصادر الدخل وقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحوالي 14 ٪ وهي في ازدياد مطرد.

مساهمة

وأوضح عبدالله الشامسي وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لشؤون الصناعة أن تنامي النشاط الصناعي يأتي ضمن استراتيجية وزارة الاقتصاد الرامية إلى الوصول بمساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني إلى 20 ٪ على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة. وأضاف أن الإحصائيات المبدئية لوزارة الاقتصاد عن العام الماضي تبين أن الفترة من يناير إلى سبتمبر 2014 شهدت نمواً كبيراً في حركة الاستثمارات الصناعية، خصوصاً في قطاع منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية كصناعة الزجاج والخزف والسيراميك والإسمنت والمشغولات الإسمنتية. وقال الشامسي إن كل استثمار بقيمة 573 ألف درهم يقابله توظيف عامل واحد فقط خلال 2014 وهو ما يوضح أن الاستثمارات في الصناعات الجديدة ذات تكثيف رأسمالي، لافتاً إلى أن الاستثمارات الصناعية من أهم المؤشرات على توسع القطاع الصناعي في الدولة وجاذبيته للصناعيين والمستثمرين.

تنويع مصادر الدخل

من جانبه، قال المهندس حمد بوعميم مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي: «تعتمد الخطة الاستراتيجية التي تنهجها دولة الإمارات بشكل عام ودبي على وجه الخصوص على تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على جميع القطاعات الحيوية، وبالطبع قطاع الصناعة من أهم محاور دعم تنويع مصادر الدخل، حيث يتميز هذا القطاع بقدرته على جذب رؤوس أموال أجنبية، بالإضافة إلى توظيفه عمالة كبيرة، ولذلك عملت الدولة على تعزيز هذا القطاع عن طريق محاور عدة، أهمها خلق بنية تحتية ولوجستية داعمة، وبيئة تنظيمية وتشريعية مشجعة».

سلطان المنصوري:
مستقبل القطاع في الدولة مبشر للغاية

وأضاف قائلاً: «النجاحات التي حققتها دولة الإمارات في القطاع الصناعي أكبر دليل على قدرة الدولة في المضي قدماً نحو ترسيخ مكانتها ضمن الخارطة الصناعية العالمية، فاليوم أصبحنا نرى أن المنتج الإماراتي تحول من النطاق المحلي إلى الإقليمي والعالمي، وذلك بسبب حرص الدولة سواءً حكومة أو فعاليات القطاع الخاص على تطبيق أعلى معايير الجودة».

ثالث أكبر القطاعات

وقال عارف عبيد المهيري المدير التنفيذي لمركز دبي للإحصاء إن قطاع الصناعات التحويلية يعد ثالث أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في إمارة دبي، وذلك بمساهمة مئوية مستقرة بلغت نحو 13٪ خلال الفترة 2009 إلى 2014، وبلغ إجمالي القيمة المضافة لنشاط الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لعام 2014 نحو 46,5 مليار درهم مقارنة بنحو 44,7 مليار درهم في عام 2013، بمعدل نمو 4 بالمئة في عام 2014، وأوضح المهيري أن الصناعة لعبت دوراً مهماً في دفع العجلة الاقتصادية في دبي، حيث شهدت دبي منذ سنوات عدة قيام العديد من الصناعات المتطورة، مثل الألمنيوم والإسمنت والكابلات والماكينات والأدوات الكهربائية والآلات، إلى جانب صناعات أخرى، وعلى مر السنوات تطورت هذه الصناعات المحلية لتصبح منافساً رئيساً لعدد من الشركات العالمية على المستويين الإقليمي والعالمي.

ركيزة أساسية

من جانبه، قال المهندس ساعد العوضي، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الصادرات: إن قطاع الصناعة يعتبر من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المهمة على مستوى الدولة، والذي يعد أحد أهم الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو حتى النامية، حيث أصبح أيضاً مؤشراً لقياس التقدم الاقتصادي نظراً لأهميته في الاقتصاد المحلي، حيث يتميز القطاع بديناميكيته وقدرته على النمو المستدام على المدى البعيد، علماً بأن قطاع الصناعة كان الوحيد الذي لم يتأثر إبان الأزمة المالية الأخيرة، وهذا ما يميز هذا القطاع في الدولة. وأضاف أن القطاع يسهم في تنويع مصادر الدخل بصورة كبيرة، وعلى مستوى دبي أسهم القطاع بنحو 13,8٪ من الناتج المحلي في النصف الأول من عام 2014 وحقق معدل نمو 6,5٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2013، ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث المساهمة في الناتج المحلي بعد تجارة الجملة والنقل والتخزين والعقارات وخدمات الأعمال.

جافزا

قال إبراهيم محمد الجناحي نائب الرئيس التنفيذي لجافزا والمدير التنفيذي للشؤون التجارية: «تضم جافزا أكثر من 760 شركة صناعية تعمل في قطاعات مختلفة، أبرزها المواد الغذائية، والإلكترونيات، والبناء والتشييد، والنفط، ومنتجات العناية بالجمال. ارتفع عدد الشركات الصناعية في جافزا بشكل مطرد خلال السنوات القليلة الماضية من خلال حرصنا على استقطاب المؤسسات والشركات العالمية والمستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الصناعية في دول المنطقة. الكثير من الشركات تأتي إلى جافزا بهدف تأسيس أعمال تجارية، ولكن بعد مرور فترة وجيزة وحين ترى الحوافز والبنية التحتية القوية والوسائط اللوجستية المتنوعة تقرر إقامة منشآت تصنيعية لخدمة الأسواق المتنامية في الشرق الأوسط وإفريقيا، حتى أصبحت جافزا مركزاً لعدد من الصناعات التحويلية والصناعات الخفيفة والمتوسطة.

عبد الله الشامسي:
نستهدف مساهمة 20 ٪ في 5 سنوات

حمد بو عميم:
القطاع يتميز بجذبه الأموال الأجنبية

عارف المهيري:
الصناعة التحويلية ثالث أكبر القطاعات

ساعد العوضي:
الصناعة عالمياً لم تتأثر إبان الأزمة

إبراهيم الجناحي:
760 شركة صناعية تعمل ضمن جافزا

أبوظبي

سجلت المنتجات الصناعية التي صدّرتها أبوظبي 5.7 مليارات درهم، خلال يناير وفبراير 2015، مقابل 3.5 مليارات درهم خلال الفترة المماثلة من 2014، بنمو 65%. وكشف مركز الإحصاء في أبوظبي، أن اللوازم الصناعية شكلت نحو 80 % من إجمالي الصادرات الصناعية خلال تلك الفترة، بحصة بلغت 5.4 مليارات درهم. وأظهر المركز، أن دول آسيا استحوذت على 88 % من إجمالي الصادرات، وبلغت حصة الأسواق الإفريقية 8 %، والأوروبية نحو 3 %. وأفادت المؤشرات بأن يناير كان الأكثر نشاطاً على صعيد الصادرات الصناعية من أبوظبي مسجلاً 3.2 مليارات درهم، مقابل 2.5 مليار درهم خلال فبراير، استمراراً لحركة النشاط التي شهدها الربع الأول 2015. وحققت اللوازم الصناعية نحو 5.4 مليارات درهم خلال الشهور الأولى 2015 مقارنةً بـ3.2 مليارات درهم خلال الفترة نفسها من العام الماضي، فيما سجلت قيمة إجمالي صادرات الأغذية والمشروبات المصنعة 130 مليون درهم مقابل 120 مليون درهم. كما بلغ إجمالي صادرات السلع الإنتاجية منذ بداية العام الجاري حتي إبريل نحو 71 مليون درهم، بتراجع عن 86 مليون درهم حققتها خلال الفترة المماثلة من 2014.

ركيزة أساسية وقطاع جاذب للاستثمار

اعداد: عبد الرحيم الطويل - غرافيك: حسام الحوراني

يشكل القطاع الصناعي أحد أهم مكونات الاقتصاد في الإمارات، ويحافظ هذا القطاع على وتيرة نمو عالية تتعزز باطراد مع توجه الدولة نحو إقامة المناطق الصناعية المتخصصة، وتوفير وجذب الاستثمارات الخارجية إليها، واستقدام التكنولوجيا الحديثة التي ترفد هذا القطاع بعوامل التنافسية مع القطاعات الصناعية العالمية. كما تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات

27
مليار درهم حجم قطاع صناعات البتروكيماويات في الإمارات العام الماضي، في حين تصل حصة القطاع حوالي 22 % من إجمالي قطاع الصناعات.

15
مليار درهم حجم قطاع صناعة الدواء في الدولة خلال العام الماضي بنمو 7 % مقارنة بـ2013، ويمثل المنتج الوطني ما يقارب 30 % من إجمالي الأدوية المستهلكة داخل الدولة.

101
مليار درهم حجم قطاع صناعة الألمنيوم وتعتبر الدولة ثالث أكبر منتج للألمنيوم في العالم وتستحوذ على ما يفوق 50% من جملة الرقم في بلدان مجلس التعاون الخليجي

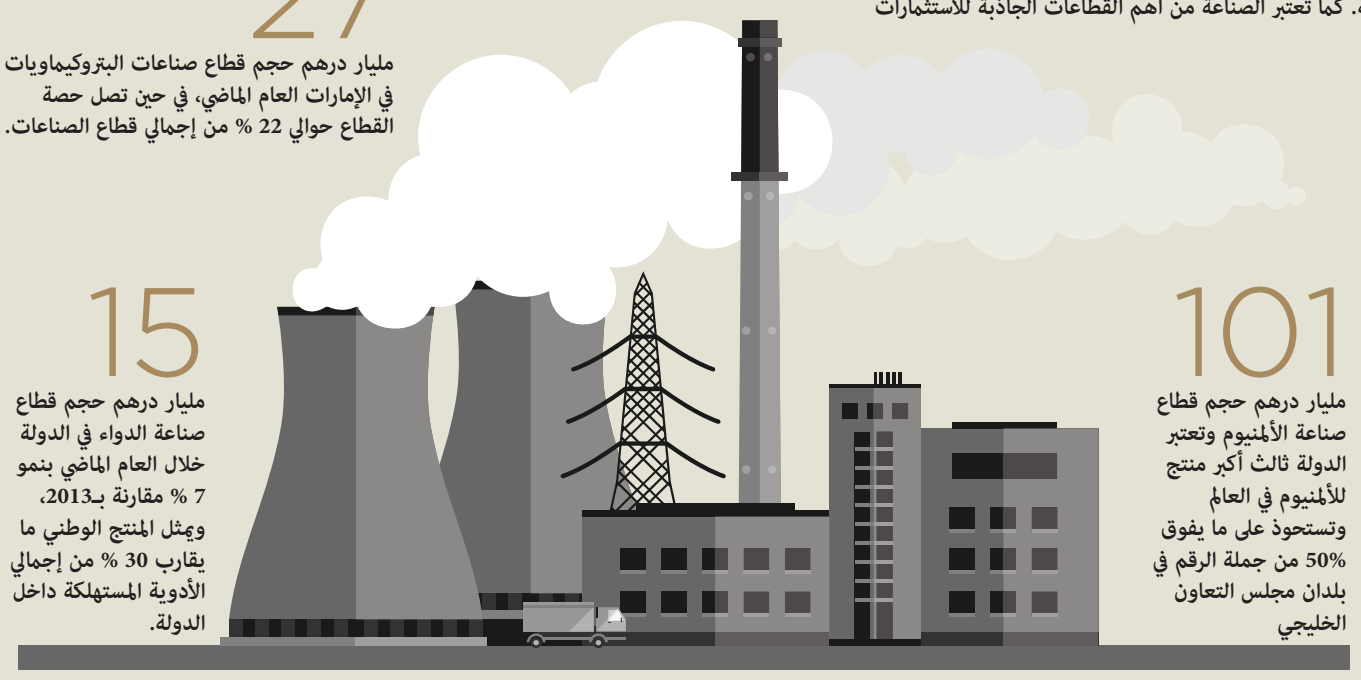

50
مليار درهم حجم قطاع صناعة مواد البناء محلياً، وتستحوذ صناعة الحديد والإسمنت على الحصة الأكبر من هذه القيمة، خصوصاً في ظل المشاريع العقارية الكبيرة التي تشهدها الدولة حالياً.

الاستثمارات الصناعية في الدولة (مليار درهم)

أهم أسواق التصدير

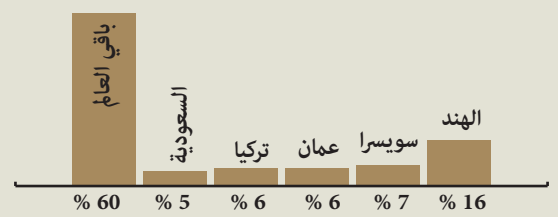

مساهمة القطاع في الاقتصاد المحلي

مساهمة

10 ٪ نمواً متوقعاً للتمويل المصرفي للصناعة

توقع خبراء أن يرتفع حجم التمويلات المصرفية للقطاع الصناعي بنسبة 10% خلال عام 2015 لتواصل البنوك تعزيز أنشطتها في هذا المجال الهام الذي يشهد منافسة كبيرة من البنوك العاملة بالدولة لمواكبة التوجهات الاستراتيجية للإمارات التي تهدف إلى تشجيع تحقيق المزيد من النمو والتطور في القطاع الصناعي مؤكدين أن هناك اعترافاً متزايداً بمكانة الإمارات كمركز عالمي للتجارة الخارجية يجمع ما بين الأسس اللازمة والقيادة الحكيمة. وأضافوا أن القطاع الصناعي له خصوصية مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية نظراً لتميزه بالاستقرار وعدم تعرضه للأزمات سواء المالية أو الاقتصادية بقسوة مثل ما يتعرض له باقي القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعين العقاري والمالي مشيرين إلى أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون مستقرة وشبه ثابتة وتتراوح بين 9% و 11.5 %.

توطين

200 ألف زيادة اليد العاملة في الدولة بحلول 2017

توقع تقرير لشركة تروث للاستشارات الاقتصادية فيما يتعلق بعدد الأيدي العاملة الدراسة أن يبلغ بالمنشآت الصناعية نحو 580.56 ألف عامل بنهاية عام 2017 بزيادة قدرها نحو 200 ألف يد عاملة بالمقارنة مع 2010 حيث بلغ 382 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 52% وبمعدل نمو سنوي قدره 7.4% موضحاً أن أكبر عدد من الأيدي العاملة في أنشطة القطاع الصناعي متوقع في نشاط صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنحو 211 ألفاً في نهاية 2017 وبمتوسط زيادة سنوية بلغت نحو 13.2 ألف عامل. وشدد التقرير على ضرورة توطين الصناعات الاستراتيجية التي تتميز الدولة بالمنافسة الدولية فيها وأهمها الصناعات البتروكيماوية وكل ما يتعلق بها من صناعات مكملة فضلاً عن صناعة الالومنيوم والحديد وغيرها من الصناعات الثقيلة التي تعتبر العمود الفقري لكافة الصناعات الأخرى وهي أساس النجاح في أي نهضة صناعية منشودة وفيها أعلى القيم المضافة وتوفر على خزينة الدولة الكثير من الموارد المالية التي يمكن أن توجه إلى قطاعات اقتصادية أخرى وتؤسس لاكتفاء ذاتي صناعي ولصادرات تقنية قوية عالية القيمة.

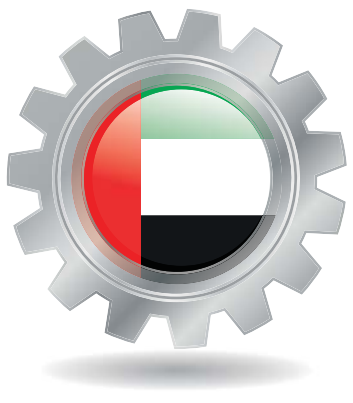

20 ٪ حصة البنوك من تمويل المشاريع محلياً

دعوة للإسراع بإصدار قانون الصناعة الجديد

تحقيق - عبد الفتاح منتصر

أكد مسؤولون مصرفيون وخبراء اقتصاديون ضرورة الإسراع في إصدار قانون الصناعة الجديد باعتباره مصدر التشريع الخاص بالقطاع الصناعي وما يتبع ذلك من لوائح وقرارات سيادية تنظيمية واستراتيجية تتيح الفرصة لزيادة تدفقات التمويل للقطاع الصناعي الوطني في ظل مناخ أكثر ملائمة وأكثر تنظيماً، خصوصاً وأن المشاريع الصناعية في الدولة تعتمد حالياً على الموارد المالية الذاتية للتمويل بنسبة تفوق الـ 80٪ في حين تشمل الـ 20٪ مصادر التمويل الأخرى كالبنوك.

وأشاروا إلى أن الأعوام الثلاثة الأخيرة شهدت طفرة نوعية وكمية في أحجام التمويل الصناعي في ظل تسابق البنوك وشركات التمويل العاملة بالدولة الوطنية والأجنبية وتنافسها على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لهذا القطاع الحيوي من المشروعات مرجعين هذا التسابق إلى إدراك البنوك وشركات التمويل لأهمية هذا النوع من المشروعات الذي يمكن أن يوفر ضمانات كافية مقابل القروض والتسهيلات الممنوحة له. وأضافوا إن هذا التوجه يرجع كذلك إلى الدروس التي استوعبتها البنوك وشركات التمويل من اندلاع الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على اقتصاديات معظم دول العالم مؤكدين أن التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الراهنة يمكن أن يكون الملاذ الآمن من تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

وطالبوا بإنشاء هيئة اتحادية مستقلة للصناعة تعني بهذا القطاع الهام وتتولى مهمة إعادة هيكلة وتنظيم القطاع ورسم السياسات ووضع الخطط الاستراتيجية والتمويلية على مستوى الدولة مشيرين إلى ضرورة إعداد دراسة مقارنة متخصصة عن القطاع بدول مجلس التعاون من حيث الرسوم وتكاليف وإجراءات تأسيس وإنشاء الشركات والمؤسسات التي تعنى بالقطاع حتى تعكس الوضع الحالي والحقيقي التنافسي للدولة مقارنة مع باقي دول المجلس دون تجميل لواقع هذا القطاع بالدولة الأمر الذي يترتب عليه وضع الحلول المناسبة للمشكلات والمعوقات التي تواجه الصناعيين بالدولة.

تسجيل رهن الأصول

وقال يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية أن الوزارة شرعت في خطوات إنشاء مؤسسة لتسجيل رهن الأصول الرأسمالية لضمان تمويل المشروعات عموماً ومنها المشروعات الصناعية في الإمارات مشيراً إلى أن دراسة إنشاء هذه المؤسسة جاءت تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء حيث شكلت وزارة المالية لجنة دراسة مشروع إعداد وإنشاء مؤسسة تسجيل رهن الأصول الرأسمالية بمشاركة كل من وزارة الاقتصاد ومصرف الإمارات المركزي وبعض الجهات ذات الاختصاص.

وأكد أن هذا المشروع جاء في إطار حرص وزارة المالية على إزالة كافة تحديات التمويل المصرفي التي تواجه المشاريع الصناعية وغيرها في الدولة كصعوبة وصول هذه المشاريع لخيارات التمويل وعدم تجاوب البنوك لطلبات الحصول على الائتمان وصعوبة حصول المشاريع الحديثة على التمويل المصرفي وغيرها من التحديات الناتجة عن عدم مقدرة هذه المشاريع على استخدام أصولها الرأسمالية كضمانات لدى البنوك بسبب عدم وجود سجل خاص لرهن هذه الأصول. وأشار إلى أن إنشاء سجل لرهن الأصول الرأسمالية في الدولة سيساهم في توفير خيارات التمويل المصرفي وتخفيض الفائدة للمشاريع الأمر الذي سيتيح لهذه المشاريع إمكانية استخدام أصولها الرأسمالية كضمان مقابل الحصول على التمويل موضحاً أن هناك مبادئ أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق رهن الأصول الرأسمالية تتمثل في أن يكون هناك نطاق واسع من الحقوق التي يمكن إنشاؤها على كافة الأصول الرأسمالية كحقوق الضمان على الأصول الملموسة وغير الملموسة في الحاضر والمستقبل بما في ذلك منتجاتها وعائداتها مع إتاحة الفرصة أمام كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين القادرين لتطبيق هذه الحقوق.

استراتيجية متكاملة

من جانبه قال محمد جميل برو الرئيس التنفيذي لمصرف الهلال إن المصرف يقوم حالياً بوضع استراتيجية متكاملة واسعة النطاق لزيادة أنشطته في مجال دعم وتشجيع القطاع الصناعي موضحاً أن المصرف بدأ بالفعل في الفترة الأخيرة بالتركيز على هذه النوعية من المشاريع التي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية.

وأوضح أن هناك اهتماماً متنامياً من القطاعين الخاص والحكومي بالتوسع في إنشاء المنشآت الصناعية نظراً لدورها المهم في التنمية الاقتصادية في ظل اهتمام عالمي متزايد في هذا الاتجاه مشيراً إلى أنه رغم إنشاء مؤسسات وإطلاق مبادرات هامة لدعم تطوير المشاريع الصناعية وخصوصاً مشاريع الشباب إلا أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود في هذا المجال مؤكداً ضرورة أن يشمل الدعم ليس فقط الرعاية والدعم المادي بل إصدار تشريعات ومشاركة الجهات المختصة في تسهيل وتذليل كافة العقبات التي تواجه الصناعات الوطنية وتخصيص نسبة من المشتريات الحكومية وبعض المشاريع الضخمة لرواد الأعمال الصناعية. وأوضح أن البنك يقوم بتقديم خدمات التسهيلات البنكية المختلفة التي تتناسب مع احتياجات العملاء سواء عند شراء المعدات أو تسهيلات لسداد الإيجارات أو استيراد المواد والبضائع اللازمة وإصدار خطابات الضمان المختلفة طبقاً لاحتياج العميل وأيضاً بطاقات الائتمان الخاصة بأصحاب المشاريع و هناك العديد من المنتجات المصرفية التي تساعد العميل لتسهيل أعماله بصورة مميزة.

ندرة البيانات

أما رضا مسلم مدير عام شركة تروث للاستشارات الاقتصادية فأعرب عن اعتقاده بأنه من أهم المعوقات التي تواجه الصناعة الوطنية ندرة البيانات والمعلومات التاريخية والثانوية المتوفرة عن مكونات وأنشطة القطاع الصناعي وعدم الاتفاق على مفهوم محدد لتعريف المشروع الصناعي

وتعدد المصادر الرسمية للبيانات والمعلومات عن أنشطة القطاع داعياً لإقامة مؤتمر دوري للقطاع كل ستة أشهر لبحث أوضاع القطاع والمعالجات الاستراتيجية للتحديات والمعوقات التي تواجه الصناعة بالدولة مشيراً إلى أن اقتصاد الإمارات يعد واحداً من أهم وأكبر الاقتصادات الناشئة في المنطقة حيث يأتي في المرتبة 2 بعد السعودية. وأوضح أن دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون كان لها نصيب من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وإن كان بصور مخففة مقارنة بما حدث لأميركا والدول الأوروبية حيث ساهمت قوة ومتانة وتنوع تلك الاقتصادات في تحمل وصد وامتصاص ما أسفرت عنه تلك الأزمات من آثار سلبية. وأكد ضرورة إنشاء صندوق مستقل لتقديم التمويل والتسهيلات المصرفية للقطاع الصناعي وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة ورأس مال ثابت وآخر متغير من خلال رأس مال مدفوع من جانب الحكومة وإنشاء محفظة صناعية من مساهمات البنوك التجارية بالدولة وتوفير خطوط ائتمان لصالح الصندوق من جانب البنوك التجارية مؤكداً ضرورة حماية الأسواق المحلية عبر التدريب والتأهيل والرقابة على المستوردات وفق المعايير الدولية وتوفير الإحصاءات الدقيقة حول القطاع وإعداد خريطة تفصيلية للاستثمار الصناعي بالإمارات وتحديد القطاعات والأنشطة ذات الأولوية وفقاً لمحركات النمو والتنوع الاقتصادي.

الاستثمارات العالمية

وأكد ساي أرور رئيس الخدمات المصرفية للأعمال ببنك الخليج الأول أن القطاع ساهم بنسبة 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي مما يضعه في مقدمة القطاعات الواعدة والقادرة على تحقيق النمو والازدهار المستدام خلال السنوات المقبلة مشيرا إلى أن الدولة قامت على مدى العقدين الماضيين بتطوير البنية التحتية اللازمة لاستمرارية نمو هذا القطاع وتعزيز قدرته على استيعاب واستقطاب الاستثمارات العالمية والإقليمية والمحلية المتزايدة تماشياً مع رؤيتها الطويلة الأمد لدعم القطاع الصناعي وتنويع الاقتصاد المحلي ومصادر الدخل بعيداً عن النفط والغاز.

خريطة استثمارية

من جانبه دعا المحلل المالي والاقتصادي الإماراتي حماد عبد الله بن حماد إلى إعداد خريطة للاستثمار الصناعي بالدولة وتحديد أهم الأنشطة التي يجب توجيه الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية إليها لجذب الاستثمار الأجنبي للدخول في الأنشطة الصناعية المختلفة ونقل التكنولوجيا ومن ثم توطينها وإنشاء وتشجيع ودعم جهات التمويل المتخصصة لتقديم خدماتها إلى هذا القطاع بخلاف مصرف الإمارات الصناعي مؤكداً ضرورة إنشاء هيئة مستقلة لدعم وتنمية الصادرات الصناعية ورفع شعار صنع بالإمارات وبناءً اسم للدولة يقرن بالجودة والكفاءة أسوة بالمنتجات الصناعية الألمانية واليابانية. وأشار إلى أهمية إلى الإسراع إلى وضع سياسة اتحادية متكاملة لدعم وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية بالتعاون مع الحكومات المحلية والمؤسسات المالية والمصرفية يمكن من خلالها التوصل لتصور محدد لسياسات وآليات تمويله المشاريع الصناعية ودعمها وتأهيل المواطنين للعمل بهذا القطاع الهام.

آفاق التمويل لا تواكب أهمية القطاع

غرافيك : أحمد عباس

يكتسب القطاع الصناعي في أهمية بالغة ضمن استراتيجية دولة الإمارات الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل، خصوصاً وأنه يمثل حالياً ما يقارب 14 % من إجمالي الناتج المحلي، كما تخطط الدولة إلى أن تصل هذه النسبة إلى 25 % بحلول 2021. في المقابل لا يواكب التمويل المصرفي النمو السريع للقطاع الصناعي، خصوصاً وأن 20% فقط من تمويل المشاريع الصناعية في الإمارات تأتي من مصادر التمويل المصرفية في حين أن 80 % تأتي من مصادر تمويل ذاتية.

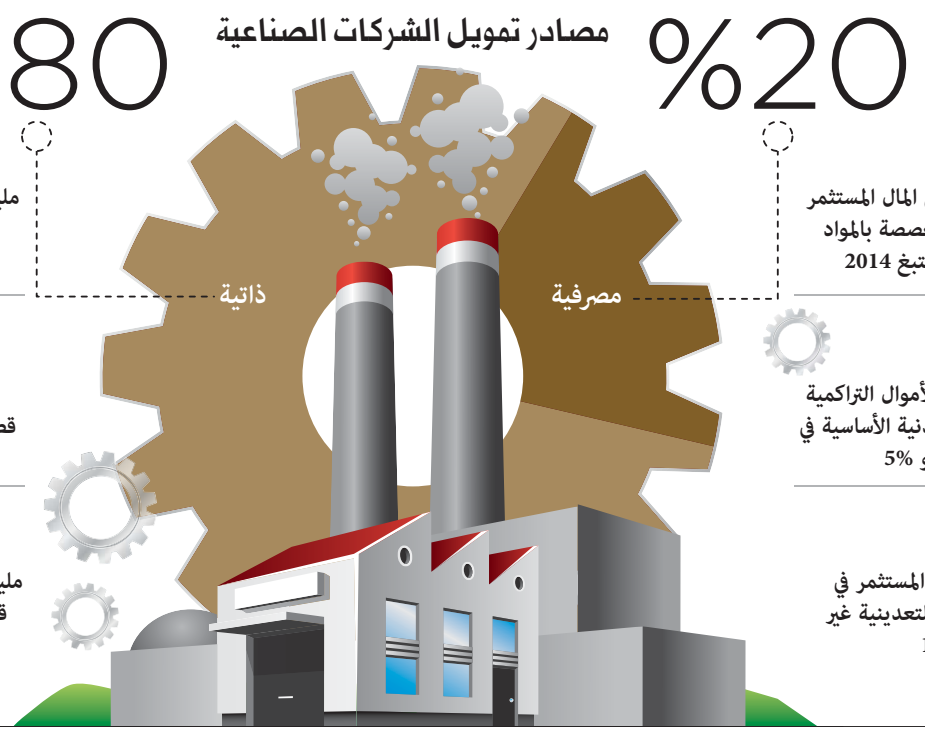

البيان

عدد المنشآت الصناعية

يبلغ معدل النمو السنوي للمنشآت الصناعية في الدولة 5 % وهو ما يعادل إضافة 320 منشآة صناعية سنوياً.

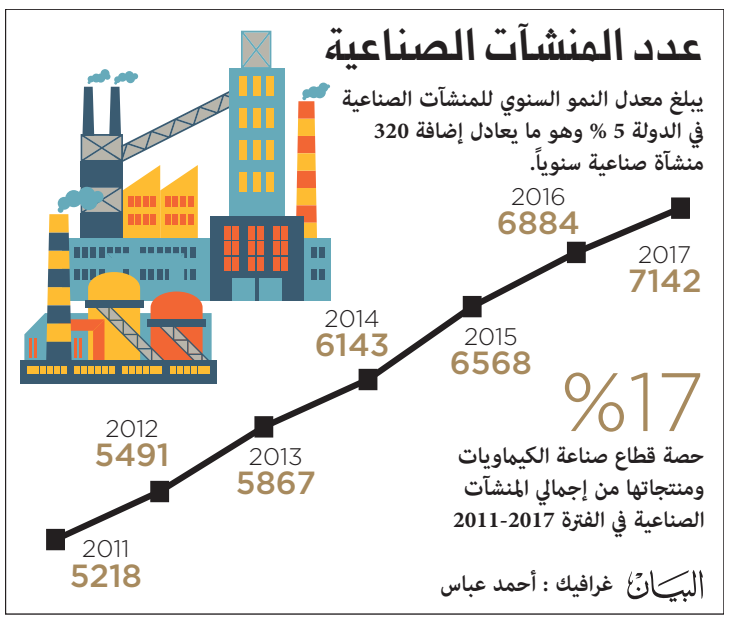

البيان غرافيك : أحمد عباس

نمو العمالة الصناعية

يبلغ معدل النمو السنوي للعمالة في القطاع الصناعي 6 % وهو ما يعادل إضافة 30 ألف عامل سنوياً.

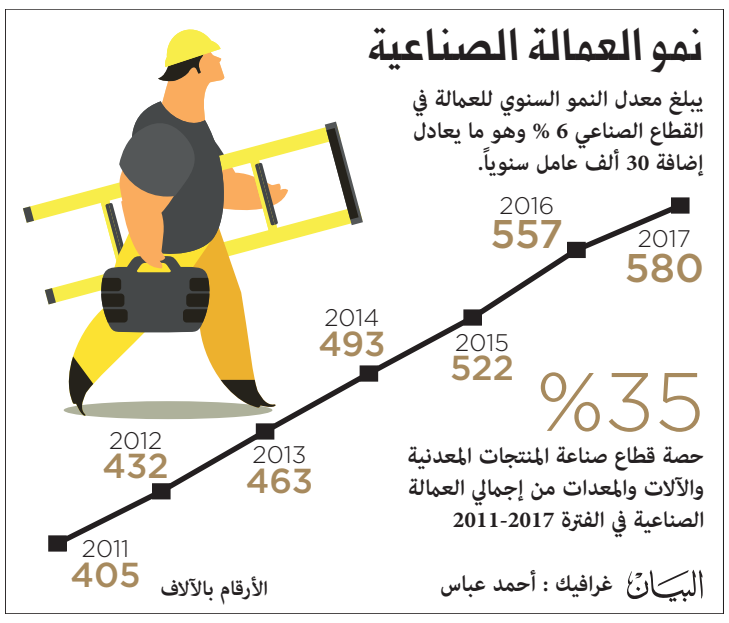

البيان غرافيك : أحمد عباس

دراسة

توقعت دراسة متخصصة أجرتها شركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية أن يرتفع إجمالي رأس المال المستثمر فيالصناعات التحويلية بالدولة إلى نحو 162,7 مليار درهم بنهاية 2017 مقابل نحو 110.2 مليارات في نهاية عام 2010 بزيادة قدرها نحو 52,5 مليار ونمو متوقع بنحو 48 % بمتوسط زيادة سنوية قدره 6.8 % فيما توقعت الدراسة أن يرتفع عدد المنشآت الصناعية إلى نحو 7.14 آلاف في نهاية 2017 مقابل نحو 4.96 آلاف بنهاية 2010 بزيادة قدرها نحو 2,182 بنسبة زيادة 44% بمتوسط ارتفاع سنوي 6.3%.

يونس الخوري:
سجل لرهن الأصول لتوفير التمويل

حماد عبد الله :
مطلوب خريطة للاستثمار وهيئة مستقلة

محمد برو:
اهتمام متنام بالتوسع في المنشآت

رضا مسلم :
ضرورة توطين الصناعات المنافسة

ساي أرور:
التحدي بتوفير تمويلات

معدل نموسنوي للرخص الصناعية ما بين 10 إلى 12 ٪

500 منتج صناعي في «حمرية الشارقة»

1840 شركة جديدة في 2014

تمتلك ثاني أكبر منطقة تخزين للنفط في الإمارات

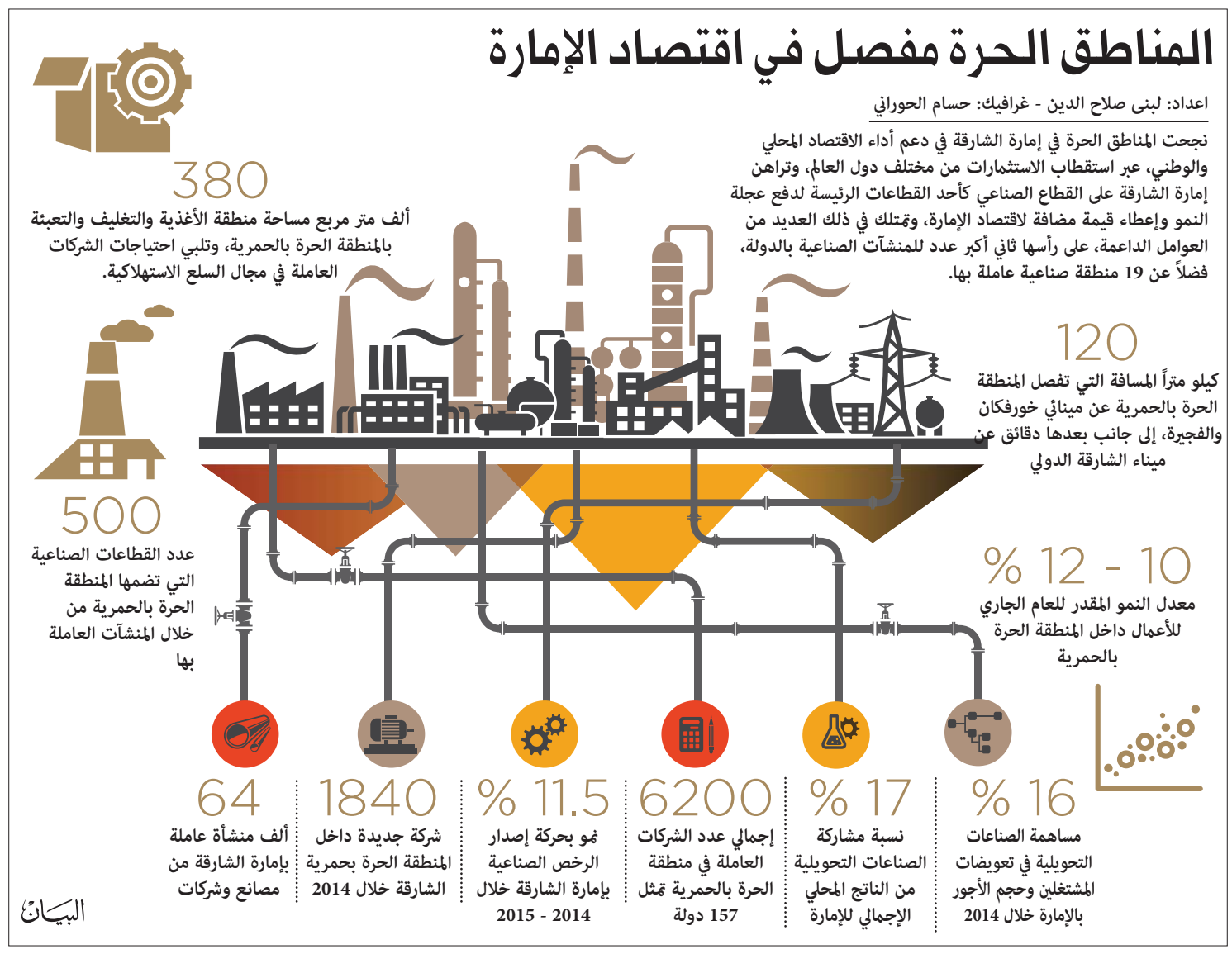

الشارقة – لبنى صلاح الدين

قال سعود سالم المزروعي، مدير هيئة المنطقة الحرة في الحمرية وهيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، ثاني اكبر منطقة حرة بالدولة، إن المنطقة الحرة بالحمرية تضم مستثمرين من أكثر من 157 دولة حول العالم، كما تجمع نحو 500 منتج صناعي بداخلها.

وأضاف أن المنطقة سجلت متوسط معدل نمو سنوي ما بين 10 إلى 12 ٪، إذ يتجاوز إجمالي عدد الرخص العاملة بها 6200 رخصة صناعية وتجارية.

وأضاف في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي»، إن عام 2014 شهد دخول 1840 شركة جديدة، مشيرا إلى تنوع القطاعات الصناعية العاملة بالمنطقة والتي تضم طيفاً واسعاً من مختلف أنواع الشركات الصناعية العاملة في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات والتشييد، والهندسة البحرية، والحديد والصلب، والمواد الغذائية، وتعد المنطقة الحرة بالحمرية أكبر منطقة تضم صناعات الصلب بالدولة، وثاني أكبر منطقة لتخزين النفط بها.

قطاعات

وأشار إلى أن قطاعات مواد البناء والمواد الغذائية تحتل حيزاً كبيراً داخل المنطقة الحرة، فضلا عن مجمع الأغذية والتغليف الممتد على مساحة 380 ألف متر مربع، والمخصص للشركات العاملة في مجال الصناعات الغذائية والتعبئة، لتلبية احتياجات الشركات العاملة في مجال السلع الاستهلاكية.

وقال المزروعي إن هيئة المنطقة الحرة حققت معدلات قياسية في الوقت المستغرق لإصدار الرخص، إذ تصدر الرخص في أقل من ساعتين، وهو أقل وقت للمعاملات على مستوى الدولة وفي منطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى مواصلة العمل على تحسين وتهيئة بيئة العمل داخل المنطقة الحرة لجذب مزيد من المستثمرين من مختلف انحاء العالم عبر عدد من الحوافز المميزة.

وأضاف أن الهيئة تعمل على تطوير مختلف الخدمات عبر تطبيقات ذكية، إلى جانب جهود متعددة لتحويل المنطقة إلى مكان يستقطب أبرز الشركات العالمية من خلال تقديم أفضل المرافق وأجودها، إلى جانب تسهيلات عديدة لإنجاز الأعمال، من خلال العمل بشكل مستمر لتطوير البنية التحتية القائمة، وإضافة مساحات تخزينية لتلبية الطلب المتزايد عليها.

إمكانيات

وأكد على أن المنطقة الحرة تمتلك كل الامكانيات التي وضعتها ضمن بمصاف العالمية على مستوى المدن الحرة، إذ تحتضن عدداً من أبرز المصانع والشركات العالمية ومن بينها «لامبردامن» للشحن، وأدنوك للنفط، و«انجر ستيل» للحديد والصلب.

وأشار إلى أنه في إطار الخطوات التشجيعية لتأسيس الأعمال التي قدمتها المنطقة نجحت في أن تكون أحد أبرز عوامل القوة في جذب المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، إذ تضم المنطقة مستثمرين من أكثر من 157 دولة حول العالم، كما تجمع نحو 500 قطاع صناعي بداخلها.

وأوضح أن الموقع الاستراتيجي للمنطقة يربط 3 موانئ رئيسية بالدولة، وهي ميناء الحمرية وميناء خالد وميناء خورفكان، وهي كلها موانئ مرتبطة بشبكة طرق واسعة مربوطة بدول مجلس التعاون الخليجي، ما يوفر مناخاً استثمارياً مثالياً ومنافذ تسويقية واسعة لأي مستثمر، فضلا عن خدمات لوجستية تمكن من إعادة الشحن لدول بأسيا وشمال إفريقيا والخليج العربي، ما يوفر خيارات هائلة لأي مستثمر.

وأشار إلى أن تطبيق مفهوم النافذة الواحدة ساهم في تسريع الوقت وتوفير الجهد للمستثمرين، لافتا إلى أن المنطقة توفر ثلاثة أنواع من التراخيص، هي الرخص الصناعية للصناعات التجميعية والتحويلية والتصنيعية، والرخص التجارية لعمليات الاستيراد والتصدير، والرخص الخدمية.

امتيازات

وحول الامتيازات التي يحصل عليها المستثمر، أوضح أن المنطقة توفر له ملكية 100%، وتحويل رأس المال والأرباح من دون قيود على العملات، وإعفاء ضريبياً كاملاً على الاستيراد والتصدير، وكفالة وإصدار تأشيرات عمل لجميع العاملين لدى شركات داخل المنطقة الحرة، وعدم وجود قيود على استيراد العمالة الأجنبية.

فضلا عن إتاحة أراض ومستودعات ومكاتب مجهزة للتأجير، وموقع استراتيجي يتوسط الإمارات والعالم، وربط جوي عالمي من خلال مطار الشارقة الدولي، وأسعار منافسة عالمياً.

■ سعود سالم المزروعي

7500

تضم المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي نحو 7500 شركة عاملة، وتتمتع بخدمات متعددة على صعيد النقل والشحن، فضلا عن ضمها لأنواع مختلفة من الأنشطة التجارية والصناعية، ويجري العمل على تطوير مساحات ومستودعات إضافية لإضافة نحو 3.3 ملايين متر مربع جديدة.

رأس الخيمة تبرز على الخريطة الصناعية الإقليمية

رأس الخيمة_ رباب جبارة

نجحت إمارة رأس الخيمة أن تثبت بأنها إمارة واعدة في المجال الصناعي، حيث احتضنت أنجح الصناعات التي أثبتت نفسها، ليس على المستوى المحلي فقط، بل على المستويين الإقليمي والعالمي، خاصة صناعة الإسمنت والسيراميك والسيارات والزجاج وغيرها، ودعم ذلك وجود مناطق حرة تقدم خيارات نوعية للمستثمر جاءت بناء على رؤية حكومية طموحة في مجال الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص.

ولعبت القوانين الاستثمارية التي تتسم بالاستقرار دوراً رئيساً في دعم ازدهار القطاع الصناعي في الإمارة، بالإضافة إلى الموقع المثالي بالقرب من أحدث الموانئ الجوية والبحرية، ما يجعلها جاذبة للمستثمرين، فضلاً عن حصولها على تصنيفات ائتمانية مرتفعة A/A-1 من قبل ستاندرد أند بورز والتصنيف A من قبل فيتش، ما يدعم من عوامل الجذب للمستثمرين بها.

اقتصاد

قال الدكتور يوسف القصير، خبير اقتصادي: يعد اقتصاد دولة الإمارات واحداً من أهم وأكبر الاقتصادات في المنطقة، وعملت الحكومة على تدعيم مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعي الذي حظي باهتمام متزايد باعتباره قطاع المستقبل الواعد الذي ينقل الاقتصاد من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدماً، ويعول عليه في تنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على النفط.

■ يوسف القصير

وأضاف أن الصناعة وعاء رئيسي لتوظيف وتنمية العمالة الوطنية الماهرة، وهي أداة فاعلة لزيادة القيمة المضافة للموارد الوطنية، ولزيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، ولتنمية هذا القطاع فقد تركزت الخطط السابقة على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وتوفير المناخ الملائم له.

■ جمال بلوط

لجنة صناعية

وأكد الدكتور جمال بلوط مدير إدارة الدراسات والإحصاء في دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة، أن اهتمام حكومة الإمارة بشكل عام ودائرة التنمية الاقتصادية بشكل خاص في مجال الصناعة قد ترجم بأكثر من وجه، أهمهما إيجاد لجنة التنسيق المشتركة مع القطاع الصناعي، التي أكملت أكثر من ثلاث سنوات في أعمالها، واستطاعت خلالها أن تستقطب مجمل المجموعات العاملة في القطاع الصناعي، وأن تناقش أوضاع هذا المجال وطرق تطويره وتخطي عقباته.

ومن جانبه، قال رينو ساباتينو المدير التنفيذي لهيئة رأس الخيمة للاستثمار «راكيا» إن الهيئة سجلت رقماً قياسياً في العام 2014 من حيث الإيرادات والنمو، بزيادة بلغت نسبتها 29٪ في إيراداتها خلال الفترة من يناير حتى مايو 2015 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014.

أضاف أن هيئة رأس الخيمة للاستثمار تتميز بأسعارها الأكثر تنافسية في المنطقة، بنسبة تقل بـ 25-30٪ عن أسعار غيرها من المناطق الحرة، ويأتي هذا بتوجيهات من حكومة الإمارة التي تتطلع أن تكون موطناً للصناعة، حيث إن الهيئة تقدم خياري المنطقة الحرة أو غير الحرة، ما يجعلها أول كيان في الدولة يوفر هذا الخيار، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي المتميز.

قانون

«الاقتصاد» تعمل على مشروع يحارب الإغراق

تعمل وزارة الاقتصاد على إعداد مشروع قانون اتحادي لمحاربة الإغراق يستهدف حماية الصناعات الوطنية من المنافسة غير العادلة ويتضمن فرض رسوم جمركية 5% على الواردات ووقف إعفاءات جمركية معينة بالنسبة للمنتجات المستوردة التي يثبت إضرارها بالصناعات الوطنية .

وأنهت الوزارة إعداد مشروع قانون مكافحة الإغراق لتباشر التشاور مع الجهات المعنية في إمارات الدولة لضمان صدور القانون بشكل يحمي الصناعة الوطنية.

مواجهة

التشريعات الجديدة تردع المخالفين

تجزم وزارة الاقتصاد أن صدور القانون يعزز قدرة الدولة على اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة الإغراق وإبلاغ منظمة التجارة العالمية بالقانون الجديد، لكي تطلع عليه جميع الدول الأعضاء بالمنظمة، ما يشكل رادعاً لبعض الدول التي يمارس منتجوها عمليات الإغراق.

وكانت الوزارة انتهت من إعداد سياسة مقترحة من وزارة الاقتصاد لمواجهة عمليات الإغراق، تتضمن مجموعة من الإجراءات المقترحة لمواجهة الإغراق، وتم رفعها إلى مجلس الوزراء من أجل مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها والبدء في تطبيقها قريباً، إلى حين صدور القانون ومروره بالدورة التشريعية الاعتيادية، وذلك حماية للمنتجات والصناعة الوطنية في أسرع وقت ممكن.

سياسات

الدفاع عن الصناعة الوطنية أولوية

تؤكد وزارة الاقتصاد أن الإجراءات التي تتخذها الوزارة لا تعني فرض إجراءات حمائية من قبل الوزارة، بل الدفاع عن الصناعات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، التي تتعرض لها في السوق المحلية أو تواجهها في أسواقها التصديرية، لضمان المنافسة العادلة بين منتجات الصناعات الوطنية والمنتجات المستوردة، إلى جانب التطبيق العادل لقواعد التجارة الدولية الموضوعة بهذا الصدد. وتيقنت الوزارة من حدوث حالات إغراق من بعض أنواع الحديد المستورد من بعض الأسواق، ما يضر بالحديد المنتج محلياً، والاستثمارات التي تصل لمليارات من الدراهم التي تم إنفاقها فيه.

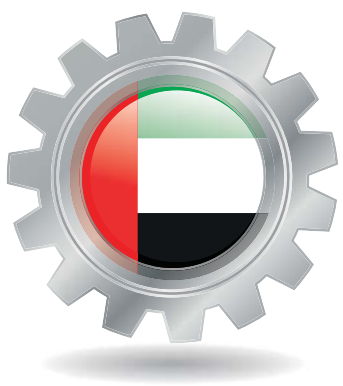

مسؤولون لـ «البيان الاقتصادي»: الحماية طوق النجاة للمنتجين والسوق

صناعات وطنية تعاني من الإغراق وحرق الأسعار

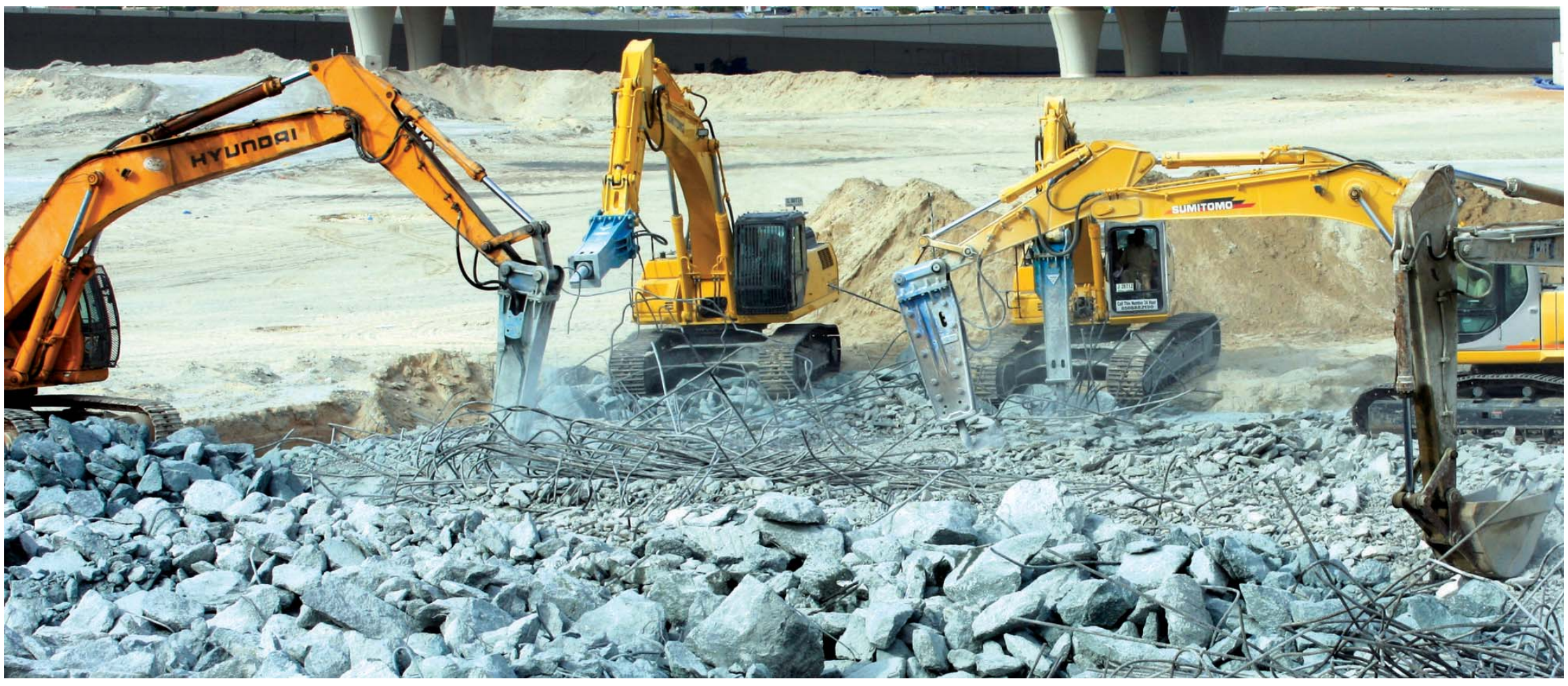

■ المشاريع تدعم نمو صناعات مواد البناء | البيان

استطلاع - مشرق علي حيدر

معاناة صناعات مواد البناء في دولة الإمارات ليست حديثة العهد. وهي، بحسب وصف أبرز الشخصيات التي تدير صناعات متعددة، وليدة سيناريوهات دولية. تهدف بقصد أو من دونه، إلى إضعاف الصناعة الوطنية، عبر إغراق السوق المحلي بمنتجات تلك الدول.

لكن هناك من يرى أن (الدعم) الحكومي لهذه الصناعة يتسع ويزداد يوماً بعد آخر، بهدف حماية المستهلك عبر حماية المُنتج نفسه. ويبقى مصطلح (حماية المُنتج) فضفاضاً نوعاً ما، لأن تعامل الجهات الرسمية مع أولئك المُنتجين متفاوت. فبينما تقوم جهة رسمية بتنظيم الأسعار لحماية المستهلك، تقوم جهة أخرى بزيادة (رسوم إيجار أراضي) المنشآت الصناعية، لتحقيق عائدات ضخمة لا تتفق مع توجهات الدولة لتصبح لاعباً صناعياً دولياً.

ثناء

ما يستحق الثناء، التحرك الجديد لوزارة الاقتصاد لتمسك العصا من الوسط، عبر طوق نجاة للصناعات الوطنية من جهة، والحفاظ على آليات السوق المفتوحة من جهة أخرى، فالوزارة تعكف على إعداد مشروع قانون اتحادي بشأن مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية والوقائية، ليكون السند التشريعي لإرساء المنافسة العادلة ما بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلّية، وبما يضمن اتخاذ التدابير التّي تجيزها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للتصدّي للواردات المغرقة والمدعومة، والزيادة غير المبررة في الواردات، لما فيه مصلحة اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

وحتى موعد صدور القانون المنتظر، يبقى صراع الصناعة الوطنية مع الأجنبية قائماً، لكن (الغلبة) حتى الآن للعديد من المنتجات الوطنية التي أثبتت جدارتها في السوق المحلي وحتى العالمي.

تحذيرات

(البيان الاقتصادي) سبق وحاورت خالد بن كلبان العضو المنتدب وكبير المسؤولين التنفيذيين في دبي للاستثمار، وناقشته مطولاً عن أحوال صناعة مواد البناء الوطنية، فكان، بصراحته المعهودة، يحذر من «تعرض صناعة الزجاج الوطنية إلى حرب معلنة من بعض المطورين والشركات الاستشارية في مشاريع القطاعين الخاص والحكومي، فضلاً عن سيناريوهات دولية، بهدف إضعاف هذه الصناعة، عبر إغراق السوق».

ورحب بن كلبان بقرب إصدار تشريعات تحمي الصناعة الوطنية من الإغراق، في إطار تنافسي عادل، وقال بأن « دولاً، لم يسمها، تتعمد إغراق السوق المحلية بمنتجات ذات مواصفات لا ترقى للمنتج الوطني، وبأسعار مدعومة بمميزات منشئها وتستغل بطريقة بشعة تطبيق الدولة لأنظمة السوق المفتوحة».

خالد بن كلبان: عقبات تشريعية وليست تقنية تواجه صناعة الحديد

عقبات

وقال بن كلبان إن العقبات التي تواجه صناعة الزجاج الوطنية ليست عقبات تقنية، بل هي في أغلبها تشريعية، وفي غياب سياسات الحد من الإغراق، وفي الحقيقة، هناك عدم فهم لطبيعة تلك المواد، بحيث إن الجهات المعنية تتعامل مع ألواح الزجاج الخام المستورد بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع الزجاج المستورد المطلي والجاهز للاستخدام. ولو سألت أين القيمة المضافة على المادة الخام المستوردة؟ وكم خسرت الدولة جراء دخول مواد خام غير مصنعة بدون ضرائب؟ فلن تحصل على جواب، لأن هناك عدم معرفة بالمواد الجاهزة للاستخدام والمادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع.

غياب التشجيع

قلنا: لكن الصناعة المحلية تلقى دعماً لنموها وتطورها!! فأجاب بن كلبان، أنا لا أتكلم عن الدعم، بل عن غياب التشجيع للاستثمار في هذه الصناعات المحلية، التي تواجه تحديات كبيرة، أبرزها، حاجة هذه الصناعات إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة ودراية، وكوادر مهنية تعمل على تشغيل وإدارة المصانع.

ماجد الغرير: مطلوب المعاملة بالمثل مع المنتجات التي تغرق السوق

طالبنا بن كلبان أن يكون أكثر دقة... فهل هناك أمثلة عن غياب التشجيع الذي تطلبونه؟ فقال: هناك عدة قرارات صدرت في الدولة في وقت سابق، تؤكد على منح المنتج المحلي أفضلية على المنتج الأجنبي، ولكن الذي يحدث أن المنتج المحلي يتعرض إلى محاربة من وكلاء الشركات الأجنبية بصورة لا يمكن أن يتصورها أحد.

عاودنا سؤال بن كلبان من أن ما يقوله يتقاطع مع السوق المحلي الذي يعمل وفق الأنظمة الحرة القائمة على التنافس، فقال إذا كان الأمر ينحصر في إطار التنافس، فنحن نرحب به، وهو أمر مقدور عليه، لأن المنتج المحلي يتميز بعدة ميزات لا تتوافر في المنتج الأجنبي، ومثلاً، المنتج المحلي يضاهي الأجنبي جودة، وهو متوفر في السوق المحلية، ولا يستدعي أمر توريده دفع أموال لاستيراده من الخارج، وتحمل تكاليف الشحن والتأمين، وما إلى ذلك، إلى جانب أن سعر المنتج المحلي أقل من الأجنبي. ولكننا نفاجأ بأن أصحاب المشاريع يطالبوننا بتخفيض أسعار البيع بنسب معينة عن سعر المنتج الأجنبي، ليس لأسباب تتعلق بالجودة، بل لأن ما نبيعه هو منتج «محلي»!!

سعيد عمران الرميثي: آثار كارثية لتدفق الحديد التركي والصيني على الصناعة

المشكلة

لكن أين 21لمشكلة، هل تواجهون هذه العقبات في مشاريع القطاع الخاص أم الحكومي؟ فأجاب، كلاهما يتعامل مع المنتج المحلي بالطريقة ذاتها. وربما من الصعب الإفصاح صراحة عن بعض الشركات الاستشارية التي جندت نفسها للدخول في حرب مع المنتجات المحلية لصالح المنتجات الأجنبية. وباختصار، فإن المنتج المحلي محارب لسبب واحد فقط، هو أنه «منتج محلي» لا أكثر ولا أقل. بحيث أصبحت هذه العبارة «سبة أو عورة»، وبعض الملاك، بدون ذكر أسماء، يرفض بشكل قاطع استخدام المنتج المحلي، ويقول بالحرف «لا أريد استخدام منتج محلي في بنايتي»!! في حين تجد أن 35 سوقاً عالمية تستخدم المنتج المحلي الإماراتي على نطاق واسع!! ولكننا لا ننكر الجهود الجبارة للحكومة في سعيها لرفع كفاءة وجودة المنتج المحلي، ونشكرهم على دعمهم هذا. ولكن هناك بعض العقليات التي تفضل المنتج الأجنبي على المحلي، وتتصور أن التقنيات التي أنتجت تلك المنتجات لا تزال حكراً على المصانع الأجنبية، مع أنها أصبحت في متناول القطاع الصناعي المحلي، بل وهناك بعض المواد التي تم تصنيعها محلياً، في وقت لا تزال بعض المصانع العالمية غير قادرة على إنتاجها.

خالد بخيت: التدخل الحكومي ضرورة لوقف إغراق الأسواق بالحديد

مواز

من جهته، كان ماجد سيف الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة دبي، دعا، بوصفه العضو المنتدب لشركة الخليج للسحب، إلى حماية منتجات الألمنيوم الوطنية من الإغراق، كإجراء موازٍ لفرض دول أوروبا ضريبة بنسبة 6 % على منتجات الألمنيوم الإماراتية، وذلك بفرض ضريبة موازية على المنتجات التي تغرق السوق المحلي، وبالأخص من السوق الصيني، مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الاقتصاد في صياغة تشريعات بهذا الصدد. وتنتج «شركة الخليج للسحب»، إحدى الشركات التابعة لـ «مجموعة الغرير»، مقاطع لسحب الألمنيوم في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع الهندسة المعمارية وقطاع النقل ومعدات التكييف والتدفئة والأثاث والتطبيقات البحرية والملاحية وقطع السيارات، إلى جانب مجموعة متنوعة من المنتجات المصنعة خصيصاً وفق طلب العملاء.

تحذير

حذر الرميثي من الآثار الكارثية والمدمرة لاستمرار تدفق الحديد الصيني والتركي إلى البلاد بأسعار متدنية، تقل عن مثيلاتها العالمية والمحلية، ما يهدد صناعة الحديد والصلب الوطنية. وقال إن شركة الإمارات للحديد، ترحب بالمنافسة العادلة القائمة على معايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتج، مشدداً على أن منتجات شركة حديد الإمارات ذات جودة عالية ومواصفات عالمية، معتبراً ما تشهده الأسواق من تدفق غير منطقي للحديد المستورد خارج إطار المنافسة، ويندرج تحت سياسات حرق الأسعار وإغراق السوق.

تعرفة

شدد المهندس الرميثي على ضرورة إعادة النظر في التعرفة الجمركية على واردات الحديد، مشيراً إلى الإجراءات التي اتخذتها العديد من الدول لمواجهة هذا الخطر، ومنها ما فرضته الولايات المتحدة الأميركية من رسوم إغراق تصل إلى 110 % على وارداتها من لفائف الحديد الصيني، كما رفعت تركيا رسومها الجمركية بواقع 30-40 %، بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأوروبية بفرض رسوم جمركية على الواردات من مسطحات الحديد الصيني، تراوحت ما بين 13-45 %.

الحديد والصلب أبرز الضحايا والإسمنت ينجو

دعت شركة حديد الإمارات الجهات المعنية إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حمائية حاسمة وسريعة لمواجهة إغراق الأسواق المحلية بمنتجات الحديد الصيني والتركي، محذرة من مخاطر حقيقية تواجه مستقبل صناعة الحديد والصلب في دولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل غياب السياسات اللازمة لحماية المنتجات الوطنية.

وقال سعيد غمران الرميثي، الرئيس التنفيذي لشركة حديد الإمارات وهي أكبر مصنّع متكامل للحديد في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملوكة بالكامل للشركة القابضة العامة (صناعات): إن تدفق واردات الحديد الصيني والتركي بأسعار أقل من تكلفة التصنيع سيؤدي إلى إغراق وتشبع الأسواق، مؤكداً أن استمرار هذا الوضع من دون تدخل حكومي قد يؤدي إلى تراجع معدلات الإنتاج المحلي ومستوى الربحية لدى الشركات الوطنية مما قد يؤثر سلباً على الاستثمارات الضخمة والمشاريع القائمة وخطط التوسع المستقبلية ومسيرة الصناعة والاقتصاد في البلاد.

وبعيداً عن الزجاج والجديد وصولاً إلى الإسمنت الذي على ما يبدو بات في مأمن من الإغراق طبقاً لوجهة نظر رجل الأعمال خالد بخيت الذي يرى بأن صناعة الأسمنت الوطنية تشهد استقرار ومكانة رصينة رغم. وقال إن هذه الصناعة المهمة تجاوزت بفضل الدعم الحكومي تحديات ضخمة فأصبحت اليوم قادرة على سد حاجة السوق من احتياجاته من دون تكرار ما حدث في الطفرة العقارية الماضية إذ إن الأسعار الآن مستقرة وإن زادت فلن تتجاوز 10٪ فيما لو زاد الطلب على الاسمنت وأصبحت المصانع تعمل بـ80٪ من طاقتها. لافتاً إلى أن ما تحتاجه هذه الصناعة هو (التشجيع) من جانب بعض الجهات الرسمية وقال إن (تشجيع هذه الصناعة مهم للغاية ونأمل من الجهات المعنية النظر بعين الاعتبار إلى أهمية انتقال دولة الإمارات إلى مصاف الدول الصناعية بعد أن قطعت شوطاً كبيراً في زمن قصير). وشدد بخيت على أن من المهم أن يكون لدينا استراتيجية صناعية، تستهدف إقامة اقتصاد مستدام مبني على المعرفة والتنوع والابتكار، ويشجع المشروعات الصغيرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويزيد من قدرة المنتجات المحلية من المنافسة في الأسواق العالمية، وفق القوانين الدولية التي تضعها منظمة التجارة العالمية.

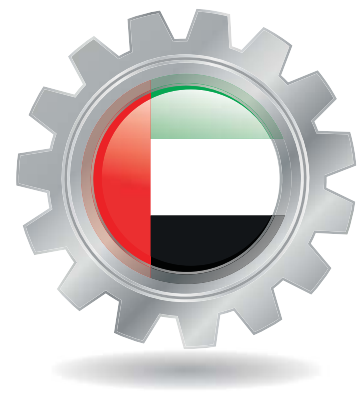

282
مليون درهم أرباح «دبي للاستثمار» الصافية عن الربع الأول من العام الجاري بزيادة قدرها 6.5٪

5.5
مليارات درهم القيمة السوقية لأسهم القطاع الصناعي في سوق دبي المالي الذي يضم شركتين فقط

8
مليارات درهم حجم الاستثمارات التي تخصصها «دبي للاستثمار» حتى 2020 عبر مشروعات عقارية داخل الدولة

100
مليون درهم تخصصها «مشاريع» لرصد المزيد من الاستحواذات في قطاعات البنية التحتية والرعاية الصحية والضيافة

3.5
مليون متر مربع الطاقة الإنتاجية السنوية لشركة «الإمارات للزجاج» التي توفر منتجاتها للأسواق المحلية والخارجية

بالرغم من تميزه كركيزة وتنوعه في الإمارة

خبراء: «دبي المالي» بحاجة لتعزيز تمثيل الصناعة

القطاع الصناعي حجر زاوية في دخل اقتصاد مدينة دبي غير النفطي

يتيح ضخ المزيد من الاستثمارات عبر توفيره خيارات وبدائل أوسع

يجب على السوق أن يكون مرآة عاكسة لصحة وتنوع القاعدة الاستثمارية للإمارة

■ جانب من تداولات السوق المالي في دبي | البيان

دعم

تشير الإحصائيات الرسمية والدراسات إلى أن تنامي مساهمة القطاع الصناعي في دولة الإمارات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام مما يعني ضرورة دعم هذا القطاع المهم والرئيس لدوره الكبير في مسيرة التنمية ودوران العجلة الاقتصادية في دبي والدولة، فالصناعة من أعلى القطاعات الداعمة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة على مدى العقد الماضي، مع نسبة مساهمة مستقرة بنحو 15% خلال الفترة 2001-2012، إضافة إلى أن مسار النمو في الصناعة يتوافق وبصورة متماثلة مسار النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

دبي - عبدالله عبدالكريم

أكد خبراء في أسواق المال بالدولة أن سوق دبي المالي في حاجة إلى تعزيز الدور التمثيلي الذي يشكله القطاع الصناعي في السوق بما يواكب المكانة المتميزة التي تحققها الإمارة في هذا المجال، الأمر الذي جعل منه ركيزة وحجر زاوية في اقتصاد مدينة دبي لما يضيفه من قيم كبيرة عبر المساهمة القوية في تنويع القاعدة الاقتصادية المحلية، لافتين إلى أهمية زيادة الشركات الصناعية المدرجة في السوق من خلال العمل على تشجيع كبريات المصانع والشركات الوطنية ذات الصيت العالي للدخول إلى السوق بما يثري التنوع بصورة أكبر بالنسبة للقطاعات السوقية ويتيح خيارات أوسع أمام الاستثمارات الفردية والمؤسسية.

وأوضحوا أن دولة الإمارات وإمارة دبي على وجه الخصوص تمتلك ثروة صناعية غنية من خلال الشركات الإنتاجية المتعددة والمجمعات الصناعية العملاقة بما يؤهلها لأن تكون قبلة جاذبة للمزيد من الاستثمارات الصناعية إليها، معتبرين أن مبادرات القيادة الرشيدة في الإمارة والدولة تبرهن هذا التوجه وتحث عليه الأمر الذي يفتح الأبواب نحو فرص كبيرة يمكن لسوق دبي المالي من استغلالها

■ خالد محمد أبو زاهر

عبر توظيف طاقاته وتكريس جهوده بالعمل على تشجيع واستقطاب عدد أكبر من الشركات الصناعية على مسار الطروحات الأولية والإدراج في السوق وتحويلها إلى شركات مساهمة عامة.

وأفادوا أن إمارة دبي تعتبر نموذجاً فريداً على المستويين الإقليمي والعالمي في تطور البنية التحتية والوحدات الصناعات المتنوعة بين الخفيفة كالأغذية والمشروبات وصولاً إلى الكيماويات والمعادن الأساسية، حيث إن الإحصائيات الرسمية تشير إلى التنامي المطرد الذي تشهده الإمارة في طلبات المستثمرين على الأراضي والمساحات الصناعية خلال الأعوام الأخيرة، مؤكدين ضرورة أن تكون

■ سامر العفوري

قوة التمثيل الصناعي في سوق دبي المالي مرآة عاكسة للواقع الصناعي الإيجابي الذي تحققه دبي بما جعل منها أيقونة استثمارية لمختلف المشروعات الصناعية.

جاذبية

من جانبه، قال نور الزعبي، مدير تطوير الأعمال في شركة وورلد فاينانشيال سيرفيسز، إن القطاع الصناعي في سوق دبي المالي بحاجة ماسة وضرورة للتركيز عليه لما له من بالغ التأثير في الجاذبية الاستثمارية بين أوساط المستثمرين لاسيما المؤسسات، موضحاً أن العدد الحالي غير كاف ليكون مؤشراً يعكس القوة الحقيقية التي تمتلكها

■ نور الزعبي

إمارة دبي في المجال الصناعي.

وأضاف أن المستثمر دائماً تجذبه الفرص المتاحة والممكنة في السوق المالي الذي يقع اختياره عليه، مشيراً إلى أن القطاع الصناعي في سوق دبي يتكون من عدد خجول من الشركات الصناعية بما يضع الحواجز دون الإقبال المأمول من شريحة واسعة من المستثمرين على هذا القطاع.

تنويع

وأيد الزعبي فكرة تنويع القطاع الصناعي بدخول شركات صناعية جديدة إلى القطاع السوقي الهام باعتباره قطاعاً حيوياً بيد أنه لا يسهم بالصورة المطلوبة سواء من ناحية أحجام وقيم والتداولات أو من ناحية ثقل القيمة السوقية لأسهمه وشركاته بالنسبة إلى القيمة السوقية الإجمالية للسوق.

مقومات

ومن جهته، أفاد سامر العفوري مدير مكتب مينا كورب للخدمات المالية في سوق دبي المالي، أن السوق يمتلك المقومات الكاملة لدخول شركات صناعية ذات مستويات عالمية لما يتمتع به من جاذبية استثمارية كبيرة وقدرات إدارية عالية، لافتاً إلى أن الدور المنوط بالسوق كبير جداً يتناسب مع حجم أكبر من المتوافر في الوقت الراهن من الشركات في جميع القطاعات خاصةً الشركات الصناعية.

وقال إن الأسهم الصناعية في أسواق المنطقة والعالم تتمتع بحضور قوي وتمثيل عالي يتناسب مع القدرات المملوكة للاقتصادات التي تحتضنها، مؤكداً أن سوق دبي المالي لا يقل عن هذه الأسواق حيث أنه يمتلك الجاهزية الإدارية والفنية والاستثمارية لاستقبال إصدارات جديدة للعديد من الشركات منها الشركات الصناعية.

وبدوره، رأى خالد محمد أبو زاهر، مدير عام شركة الفجيرة للأسهم والسندات، أن القطاع الصناعي في سوق دبي المالي لا يعكس الصورة الحقيقية للواقع الصناعي الذي تشهده دبي ودولة الإمارات في المجالات الصناعية كافة، مشيراً إلى ضرورة تكريس الجهود الرامية نحو تعزيز الكم العددي للشركات الصناعية أو المرتبطة بالقطاع الصناعي من قريب أو بعيد.

وأوضح أن البيئة المحلية في دبي جاهزة لاستقبال المزيد من الاستثمارات الصناعية، معتبراً أن البنية التحتية متطورة جداً تتوافق مع أفضل وأجود المعايير العالمية، بما تشكل حاضنة مثالية للوحدات الصناعية المتنوعة من الخفيفة لغاية الكيماويات والمعادن الأساسية. وأشار إلى أن الإحصائيات الرسمية تدلل على النمو المتصاعد الذي تنجزه إمارة دبي حيث إن الطلبات الاستثمارية على الأراضي وتخصيص المساحات الصناعية سجلت ارتفاعات متتالية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

مرآة عاكسة

ولفت أبو زاهر إلى ضرورة الدقة التمثيلية للحركة الصناعية الحيوية في الإمارة التي يجب أن يتميز بها سوق دبي المالي من حيث إنه يجب أن يكون المرآة العاكسة لحالة ومؤشر الصناعة وقوة الاقتصاد غير النفطي الذي تمتاز به دبي بما يعطي صورة حقيقية عن الواقع الصناعي الإيجابي المحقق الذي ثبت الإمارة والدولة كأيقونة استثمارية تتهافت إليها كبريات الشركات نحو تأسيس مختلف المشروعات الصناعية.

«دبي للاستثمار» نموذج رائد في دعم المجالات الصناعية بالدولة

دبي - البيان

تعتبر شركة «دبي للاستثمار» واحدة من أكبر الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق دبي المالي نموذجاً رائداً من خلال دعمها الرئيس والمتواصل نحو تعزيز وتنمية القطاع الصناعي بدبي ومختلف إمارات الدولة حيث تسعى الشركة إلى تأسيس شركات عديدة تابعة لها تختص في النشاط الصناعي لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية عبر تسجيلها نمواً سريعاً في القطاعات الرئيسة التي تمارس أعمالها فيها التي تشمل الاستثمارات والصناعات التحويلية والدمج والاستحواذ وإدارة العقارات وذلك من خلال شركاتها التابعة لها والتي تتمتع بحضور قوي في مجالات مختلفة.

وتمتلك المجموعة وتدير عدد كبير من الشركات التابعة والمشروعات المشتركة ولها حضوراً في الأسواق المحلية والإقليمية ساعدها في تحقيق نمواً مستقراً واستقطاب قاعدة عريضة من المستثمرين من خلال استراتيجيتها المعتمدة على التنويع في مختلف

■ المقر الرئيسي لشركة دبي للاستثمار | البيان

الأعمال والاستثمارات.

وتمتلك «دبي للاستثمار» أول شركة قابضة في المنطقة متخصصة في صناعة الزجاج وهي شركة «زجاج» تضم كلاً من شركات «الإمارات للزجاج» و«لوميجلاس» و«الشركة السعودية الأمريكية للزجاج» و«الإمارات للزجاج المسطح»، وتعتبر أحد أبرز اللاعبين في قطاع صناعة الزجاج في المنطقة حيث توفر حلول زجاج عالية الجودة لمختلف المجالات والتطبيقات.

وضمن محفظة «دبي للاستثمار» شركة «دبي للاستثمار الصناعي» التي تدير حاليا ثماني شركات تابعة تشمل غلوبال فارما للأدوية، ومزرعة مرموم لإنتاج الألبان والإمارات لأنظمة المباني الحديدية، وشركة الزيوت الطبيعية، ويونايتد سيلز بارتنرز والإمارات لسحب اللدائن، ودبي للرافعات والخدمات الفنية المحدودة و«تك سورس».

كما تتضمن محفظة «دبي للاستثمار» أيضاً شركة «مشاريع» وتقع تحت إدارتها مجموعة من الشركات التابعة تعمل في مجالات استثمارية مختلفة تركز على عمليات الدمج والاستحواذ من خلال شراكات الاستثمار الاستراتيجية في أسهم الملكية الخاصة، حيث يقع تحت مظلتها مصنع الإمارات للسحب، وشركة المطاط العالمية، وشركة الإمارات للمواد الإسمنتية العازلة، وشركة فولكرا الشاطئ الصناعية، والخليج للمفاتيح الكهربائية الديناميكية، وكرافت لابتيك وايت ألمونيوم للسحب ولايت تيك للصناعة.

وابتكرت «دبي للاستثمار» المفهوم الجديد وهو «مجمع دبي للاستثمار» الذي يشكل مدينة متكاملة تجتمع فيها مقومات العيش والعمل والترفيه ومختلف أنماط الحياة العصرية من مرافق حديثة وبنية تحتية متطورة تخدم مناطق تجارية وسكنية وصناعية.

وتشترك «دبي للاستثمار» ضمن سلسلة طويلة من الاستثمارات مثل «الإمارات لتبريد المناطق»، و«الشركة العقارية للاستثمار»، وشركة الثريا للاتصالات الفضائية، وتكافل ري لإعادة التأمين الإسلامي، البنك السوداني الفرنسي بالسودان، وبنك الطاقة الأول في البحرين، وبيت أبوظبي للاستثمار، والبنك الآسيوي الإسلامي بسنغافورة، والمال كابيتال، وشركة مدينة الطاقة نافي مومباي للاستثمار بالهند، وشركة الخليج التونسي للاستثمار بتونس.

وتهدف «دبي للاستثمار» إلى إضافة قيمة إلى حقوق المستثمرين وتعزيز نمو محفظتها الاستثمارية من خلال التوظيف الصحيح لعلامتها التجارية المؤسسية في الترويج للأعمال عبر تسخير موارد مالية قوية وتعزيز شبكة علاقاتها الواسعة.

استدامة

جودة «ستراتا» العالمية تحقيق لرؤية أبوظبي 2030

تعتبر ستراتا، وغيرها من الشركات الوطنية الناشطة في مجال صناعة الطيران، تجسيداً مباشراً لرؤية القيادة الرشيدة التي عبرت عنها رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة تلعب فيه الكوادر الوطنية المؤهلة دوراً محورياً. واستطاعت ستراتا، خلال أقل من 5 سنوات من انطلاق عمليات الإنتاج فيها، تحقيق العديد من الإنجازات التي تساهم مجتمعةً في تحقيق أهداف رؤية أبوظبي2030. حيث استطاعت، ومن خلال تكريسها لثقافة تقوم على الالتزام بأعلى معايير الجودة العالمية وجداول التسليم الدقيقة، من تكريس موقعها كمساهم رئيسي في سلاسل القيمة العالمية لصناعة الطيران. وانتقلت في وقت قياسي إلى صناعة أجزاء هياكل الطائرات الأساسية، كما استطاعت كسب ثقة كبريات الشركات العالمية لتصبح وفي وقت قياسي أيضاً مزوداً حصرياً لأجزاء هياكل الطائرات.

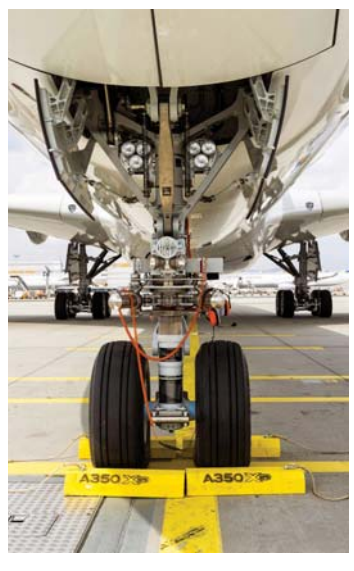

تعاون

ضرورة تعاون الشركات ضمن سلاسل القيمة العالمية

يطالب الخبراء الشركات الصناعية الوطنية بلبدء فوراً في مرحلة جديدة من التعاون تقوم على استكشاف فرص التعاون بينها ضمن سلاسل القيمة العالمية المختلفة، ذلك أن هذه الشركات تمتلك كفاءات وقدرات متقدمة يمكن من خلال توظيفها بشكل تعاوني من رفع مستوى القدرات الكلية للدولة في القطاع الصناعي. كما يمكن أن تلعب الشركات الصناعية الوطنية الكبيرة دوراً كبيراً في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر المحرك الأساسي للابتكار الذي يلعب دوراً مهماً في القطاع الصناعي، من المشاركة في الصناعات المتقدمة من خلال إمدادها بالخبرة اللازمة، والتدريب وتمكينها من لعب دور في سلاسل التوريد الخاصة بهذه الشركات.

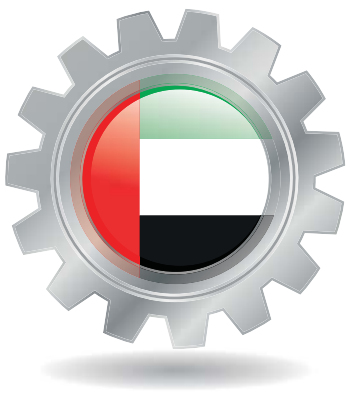

بدر العلماء رئيس تنفيذي «ستراتا» لـ «البيان الاقتصادي»:

قفزات كبيرة للصناعة الوطنية محلياً وعالمياً

■ 40 % نسبة التوطين حالياً في ستراتا ومستهدف وصولها إلى 50 % في 2015 | البيان

اختيار الأمم المتحدة الدولة لاستضافة القمة العالمية للصناعة والتصنيع 2016 يعكس موقعها المتميز

50 ٪ من موردي «ستراتا» محليون واستكشاف فرص التعاون مع الشركات الوطنية

البنية التحتية والتشريعات القوية أبرز عناصر دعم القطاع

أبوظبي- عبد الفتاح منتصر

أكد بدر سليم سلطان العلماء الرئيس التنفيذي لشركة «ستراتا» للتصنيع المتخصصة في صناعة مكونات هياكل الطائرات عضو مجلس الأجندة العالمية حول مستقبل قطاع الصناعة في المنتدى الاقتصادي العالمي أن الصناعة الوطنية تمكنت من تحقيق قفزات كبيرة خلال وقت قياسي منذ انطلاقتها، فاستطاعت دولة الإمارات تكريس موقعها كمساهم أساسي في سلاسل القيمة المضافة العالمية في العديد من القطاعات الصناعية، مثل صناعة الطيران والطاقة المتجددة وصناعة المعادن وصناعات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الدفاعية.

وقال بدر سليم سلطان العلماء حوار مع «البيان الاقتصادي» إن الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 وضعت سياسات وطنية لتحقيق النمو المستدام وأكدت دور القطاع الصناعي المحوري في الوصول إلى هذا النمو، كما تهدف «رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030» إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، وبفضل رؤية القيادة الرشيدة استطاعت العديد من الشركات الصناعية الوطنية بناء شراكات مع كبرى الشركات الصناعية العالمية، مشيراً إلى أن « ستراتا » تشكل أحد الأمثلة الكثيرة على الشركات الوطنية التي تلعب دوراً مهماً في سلاسل القيمة العالمية للقطاع الصناعي حيث تتمتع «ستراتا» بشراكة طويلة الأمد مع كل من إيرباص وبوينج من خلال التزامات عقود تبلغ قيمتها نحو 27.51 مليون درهم (7.5 مليارات دولار).

وأضاف العلماء أنه نتيجةً هذا الموقع المتميز الذي تحتله دولة الإمارات في القطاع الصناعي العالمي وقع اختيار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على إمارة أبوظبي ودولة الإمارات لعقد القمة العالمية للصناعة والتصنيع التي سوف يتم تنظيمها مع وزارة الاقتصاد في الدولة وبالتعاون مع مجلس الأجندة العالمية حول مستقبل الصناعة في المنتدى الاقتصادي العالمي، وسوف تقام هذه القمة كل سنتين، وتعقد الدورة الأولى في أبوظبي في الربع الأخير من عام 2016، كما ستنظم الدورة الثانية في أبوظبي في عام 2018، وسيتم اختيار دول أخرى لاستضافة القمة، حيث يتوقع أن تستقطب الدورة الافتتاحية للقمة العالمية للصناعة والتصنيع أكثر من 1000 ممثل عن الحكومات والشركات الصناعية وممثلين عن المجتمع المدني وأكثر من 300 مشارك من الجهات الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والطلاب والأكاديميين. ودعا الشركات الصناعية الوطنية إلى البدء في مرحلة جديدة من التنسيق تقوم على استكشاف فرص التعاون بينها ضمن سلاسل القيمة العالمية المختلفة، مؤكداً أن هذه الشركات تمتلك كفاءات وقدرات متقدمة يمكن من خلال توظيفها بشكل تعاوني رفع مستوى القدرات الكلية للدولة في القطاع الصناعي .

وأعرب عن تفاؤله بمستقبل الصناعة الإماراتية مؤكداً أنها على عتبة نمو هائل في المستقبل القريب مستفيدة مما تتميز به دولة الإمارات من رؤية وسياسات داعمة للقطاع الصناعي وما تتمتع به من علاقات قوية مع مراكز التصنيع العالمية، بالإضافة إلى البنية التحتية والتشريعية المتميزة والموقع الجغرافي المركزي كحلقة وصل بين الشرق والغرب، مشيراً إلى أن الكوادر الوطنية المؤهلة التي استثمرت الدولة ولا تزال في تدريبها وتأهيلها وفق أعلى المعايير العالمية لتكون قادرة على الابتكار والإبداع ستلعب دوراً رئيساً في نمو هذا القطاع.

وأكد أن شركة «ستراتا» للتصنيع نجحت في زيادة أعداد الموردين المحليين لتتجاوز نسبتهم 50% من مجمل أعداد مورديها، وتعمل الشركة حالياً على استكشاف فرص التعاون مع الشركات الوطنية ودراسة مجالات التعاون على المستوى العالمي لتستطيع بناء سلسلة قيمة عالمية فعالة في مجال صناعة الطيران تتخذ من أبوظبي مركزاً لها وتستطيع المنافسة بقوة على المستوى العالمي. وفي ما يلي تفاصيل الحوار:

ما آخر التطورات التي يشهدها قطاع الصناعة على المستوى العالمي؟

يعتبر قطاع الصناعة وقطاع الخدمات المرتبطة به، وحتى يومنا هذا، من أكثر القطاعات مساهمة في توظيف الكوادر البشرية على المستوى العالمي. كما أن لهذا القطاع دوراً تاريخياً في تحسين جودة الحياة من خلال توفير ابتكار منتجات تلبي احتياجات المجتمعات البشرية وتسهم في تطورها، وليس أدل على ذلك من مساهمته في توفير وسائل النقل الحديثة، ومواد البناء وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

إلا أن هذا القطاع يشهد الكثير من التحديات التي يجب التعامل معها لدفع عجلة النمو فيه وتمكينه من لعب دور نشط على المستوى العالمي. ولن يتم ذلك إلا بإطلاق حوار عالمي تشارك فيه الحكومات، والشركات الصناعية والمجتمعات لتبني منهج موحد قائم على الشراكة يركز على الصناعة المتقدمة ويتخذ من الابتكار وبناء القدرات ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع. وتلعب الكثير من العوامل دوراً مهماً في حركة القطاع الصناعي على المستوى العالمي، ومن أهمها قوى السوق، حيث تشهد السوق العالمية نمواً كبيراً في الأسواق الناشئة وتغيراً ديموغرافياً يسهم في إحداث تغيرات كبيرة على قطاع التصنيع العالمي. كما يسهم تبني أنماط جديدة من القدرات الصناعية مثل التصنيع الرقمي والأتمتة وخفض تكاليف الإنتاج والتحسين المتواصل في خدمات الدعم اللوجستي في ظهور أنماط جديدة من التصنيع على المستوى العالمي. فيما تبقى احتياجات القطاع الصناعي من الطاقة والمصادر الطبيعية عاملاً حاسماً في نمط التصنيع الذي تتبناه دول العالم المختلفة. وتؤثر السياسات العالمية، واتفاقيات التجارة البينية والسياسات الاقتصادية وسياسات الحفاظ على البيئة وتبني أنماط تصنيع نظيفة لا تسهم في التغير المناخي في مستقبل القطاع الصناعي.

ولا بد من الإشارة إلى أهمية دور سلاسل القيمة العالمية في صياغة مستقبل قطاع الصناعة، حيث لم تعد المنافسة في عالمنا اليوم بين دولة وأخرى من دول العالم، بل تطورت لتصبح منافسة بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى سلسلة قيمة عالمية في صناعة معينة، ومجموعة من الدول الأخرى التي ترتبط بسلسلة قيمة عالمية تعمل في القطاع نفسه. وستسهم هذه السلاسل في ظهور أنماط جديدة من التعاون بين دول العالم المختلفة، بحيث ينصب التركيز على بناء القدرات والكفاءات، والاستفادة الفعالة من الموارد الطبيعية والابتكار.

الصناعة الوطنية

ما تقييمكم للمستوى الذي وصلت إليه الصناعة الوطنية حالياً؟

تمكنت الصناعة الوطنية من تحقيق قفزات كبيرة خلال وقت قياسي من انطلاقتها، فاستطاعت دولة الإمارات تكريس موقعها كمساهم أساسي في سلاسل القيمة المضافة العالمية في العديد من القطاعات الصناعية مثل صناعة الطيران، والطاقة المتجددة، وصناعة المعادن، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الدفاعية. وقد وضعت الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 سياسات وطنية لتحقيق النمو المستدام، وأكدت دور القطاع الصناعي المحوري في الوصول إلى هذا النمو، كما تهدف رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، ما دفع عجلة الاستثمار في الكثير من القطاعات الصناعية المستقبلية، والتي تهدف أبوظبي من خلالها إلى ضمان بناء الكفاءات الوطنية القادرة على المنافسة على المستوى العالمي وتحقيق الازدهار للأجيال المقبلة.

وبفضل رؤية القيادة الرشيدة، والتي عبرت عنها بوضوح كل من الأجندة الوطنية ورؤية أبوظبي الاقتصادية، استطاعت العديد من الشركات الصناعية الوطنية بناء شراكات مع كبرى الشركات الصناعية العالمية. وليست شركة ستراتا، الشركة المتخصصة في صناعة هياكل الطائرات من المواد المركبة، إلا أحد الأمثلة الكثيرة على الشركات الوطنية التي تلعب دوراً مهماً في سلاسل القيمة العالمية للقطاع الصناعي. حيث تتمتع ستراتا بشراكة طويلة الأمد مع كل من إيرباص وبوينج من خلال التزامات العقود التي تبلغ قيمتها 7.5 مليارات دولار.

■ بدر العلماء

أميركا وإفريقيا في رادار الاستثمار

تبحث ستراتا حالياً فرص الاستثمار الخارجي في دول أخرى خاصة في الولايات المتحدة وشمال إفريقيا بهدف تقوية سلسلة التوريد الحالية ورفع تنافسية الشركة من حيث الجودة والكفاءة والتكلفة التشغيلية. ولا تزال الدراسات الخاصة بإقامة مصنع جديد للشركة في مجمع نبراسا في العين مستمرة بعد أن وصل المصنع الحالي إلى طاقته القصوى. وتجرى مفاوضات مكثفة حالياً مع شركتي بوينغ وإيرباص لتصنيع الطائرات للاتفاق بشكل نهائي على أجزاء الطائرات التي تتولى ستراتا تصنيعها حصرياً خلال السنوات المقبلة لتحدد ستراتا بعد ذلك بشكل نهائي تصميم المصنع وموعد بدء الأعمال الإنشائية.

ويعمل 19 مهندساً مواطناً في الشركة حالياً، حيث تولي الشركة أهمية كبيرة لتأهيل المواطنين وخاصة المهندسين.

400 مليون درهم إيرادات ستراتا المتوقعة في 2015

أبوظبي ـ أحمد محسن

من المتوقع أن ترتفع إيرادات «ستراتا» للعام الحالي 2015 إلى 400 مليون درهم مقابل 316 مليوناً خلال العام الماضي 2014 على أن تبدأ الشركة الدخول في مرحلة تحقيق الأرباح الصافية في عام 2017. ولفت بدر العلماء الرئيس التنفيذي للشركة إلى توقيع عقود بقيمة 27.6 مليار درهم بين ستراتا وشركتي بوينغ وإيرباص سيتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة لتصنيع قطع وأجزاء الطائرات لصالح الشركتين، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن ستراتا ستبدأ قبل نهاية العام الجاري تصنيع الأسطح الخارجية لرفارف أجنحة الطائرات إيرباص من طراز أيه 350 لتكون المصنع الحصري لها على مستوى العالم ليصل بذلك عدد الأجزاء التي تنتجها ستراتا حصرياً لصالح شركتي بوينغ وإيرباص إلى 7 أجزاء تتركز بصفة خاصة في جناح وذيل الطائرات للشركتين.

وقال العلماء إن حصة الإنفاق المحلي من مجموع إنفاق ستراتا الإجمالي بلغت 28% من إجمالي إنفاقها معظمه من المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المشروعات الممولة من صندوق خليفة لتطوير المشاريع ومؤسسة محمد بن راشد لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتسعى الشركة إلى رفعها إلى 30% بنهاية العام الجاري، مشيراً إلى اهتمام الشركة بتأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة من أجل تمكينها من الدخول في سلاسل التوريد العالمية الخاصة بصناعة الطيران. وتعمل ستراتا على تطوير الصناعات المعدنية بشكل كامل خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة في الوقت الذي استطاعت فيه بعض الشركات المحلية الحصول على شهادة اعتماد من شركتي بوينغ وإيرباص للمشاركة في تصنيع أجزاء من مكونات الطائرات التي تقوم ستراتا بتصنيعها الأمر الذي يعكس قدرة الشركات الإماراتية على دخول سلسلة التوريد العالمية لقطاع صناعة الطيران.

وأوضح أنه في هذا الإطار وقعت ستراتا أخيراً على عقد تعهيد خدمات معالجة المواد المركبة لرفارف الأسطح الخارجية لأجنحة طائرات إيرباص ايه 380 مع شركة بريميير كومبوزيت نيوتكنولوجيز الإماراتية ومقرها في منطقة جبل علي الصناعية في دبي بقيمة 60.7 مليون درهم.

5878 منشأة صناعية في الدولة بنهاية 2014

بلغ عدد المنشآت الصناعية في دولة الإمارات بنهاية العام الماضي 5878 منشأة، بزيادة عدد 257 منشأة مقارنة بعام 2013 أي ما يعادل نسبة نمو 4.5 %، كما تزامن هذا النمو مع الزيادة ارتفاع في عدد العاملين، بلغ 427 ألف عامل، بزيادة 6400 عامل. وأوضحت وزارة الاقتصاد أن كل استثمار بقيمة 573 ألف درهم، قابله توظيف عامل واحد فقط خلال عام 2014، ما يؤكد أن تلك الصناعات ذات تكثيف رأسمالي. كما أشارت الوزارة إلى أن إجمالي الاستثمارات التراكمية لهذه المنشآت بلغ العام الماضي 124 مليار درهم، وهو ما يعني أن هذا القطاع يساهم بقوة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

«صنع في الإمارات» تجوب العالم

إعداد: عبد الرحيم الطويل - غرافيك: أسيل الخليلي

تمكنت الصناعة الإماراتية بفضل جودتها العالية وسمعة الدولة الخارجية من إيجاد أرضية متينة وقوية ضمن خارطة الأسواق العالمية، حيث أصبحنا نرى اليوم علامة «صنع في الإمارات» في مختلف دول العالم بفضل التوسع العالمي لبعض الشركات الإماراتية.

حديد الإمارات
%50
20 دولة

ستراتا
%90
200 دولة

أركان
%50
35 دولة

الإمارات العالمية للألمنيوم
%90
70 دولة

الإسلامي للأغذية
%30
20 دولة

الأحواض الجافة
%70
31 دولة

رأس الخيمة للسيراميك
%60
161 دولة

جلفار للأدوية
%90
40 دولة

البداد العالمية
%60
31 دولة

دوكاب
%55
45 دولة

حصة التصدير من الانتاج

نمو صادرات القطاع :

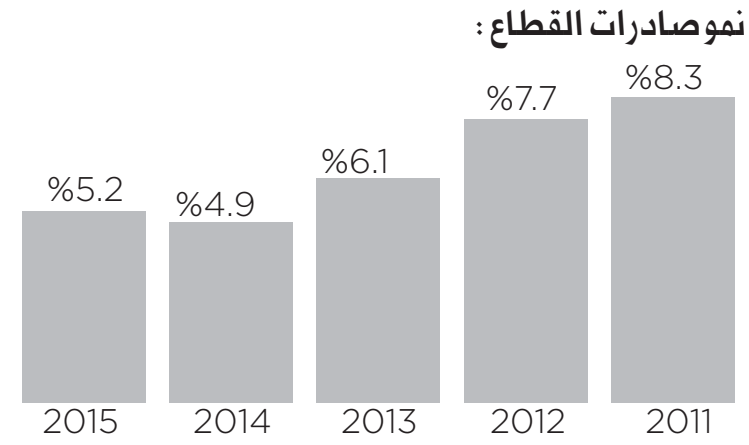

حجم قطاع الصناعة: بالمليار درهم

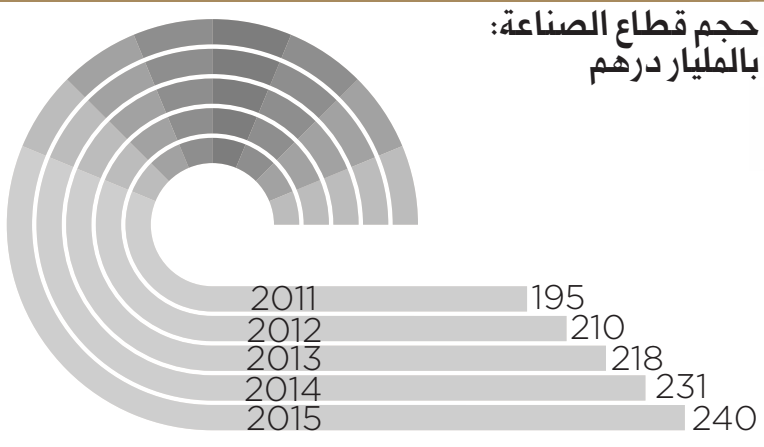

39 مليار درهم حجم الاستثمارات في قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات لتأتي في المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الصناعية بالدولة وبنسبة مساهمة 31%.

31 مليار درهم إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية وبنسبة مساهمة 25% ليكون في المرتبة الثانية في قائمة استثمارات القطاع الصناعي.

125 مليار درهم إجمالي الاستثمارات في المنشآت الصناعية القائمة في الدولة بنهاية 2014 بزيادة قدرها نحو 3.8 مليارات درهم مقارنة مع 2013.

5878 عدد المنشآت الصناعية في الدولة بنهاية العام الماضي 2014 بزيادة 257 منشأة مقارنة بعام 2013 ويعمل فيها 427 ألف عامل بزيادة 6400 عامل.

% 25 حصة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي لدولة الإمارات بحلول 2021، مقارنة مع 15 % حالياً، بحسب توقعات وزارة الاقتصاد.

240 مليار درهم الحجم المتوقع للقطاع الصناعي في الدولة بنهاية العام الجاري، مقارنة بنحو 231 مليار درهم خلال العام الماضي أي ما يعادل نسبة نمو 4 %.

البيان